

وأشار ممثل استراليا إلى التزام حكومته مستقبلا بالتركيز على الحكم السليم وعلى مساعدة الأطراف في إقامة إدارة للحكم ذاتي ممكنة التحقيق وقادرة على البقاء لبوغانفيل. كما أشار إلى بلده سيواصل تقديم المساعدة وبناء القدرات في قطاع الأمن في بوغانفيل، بالتعاون الوثيق مع نيوزيلندا^(٢٧).

وأعرب ممثل بابوا غينيا الجديدة عن تقديره لجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وأشار إلى أن ثقة الأطراف بالمكتب السياسي، واطمئنانها إلى تلك الهيئة، هو أيضا تعبير قوي عن الثقة بالأمم المتحدة^(٢٨).

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

الثقة فيما بين أطراف العملية وتوطيد السلام الذي حققته الأطراف المعنية حتى ذلك الوقت^(٢٤).

وأعرب معظم المتكلمين عن اتفاقهم مع اقتراح الأمين العام الذي يقضي بأن استمرار وجود الأمم المتحدة في بوغانفيل سيساعد في تيسير وتعزيز الجهود المبذولة لدفع عملية السلام قدما. وفي ذلك الصدد، رأى العديد من المتكلمين أنه يجب أن يمتلك ذلك الوجود الممتد للأمم المتحدة في بوغانفيل إستراتيجية خروج واضحة^(٢٥). وقالت ممثلة المكسيك إن حكومتها ستدرس اقتراح الأمين العام باستمرار وجود الأمم المتحدة في بوغانفيل لستة أشهر إضافية، مع مراعاة الآثار المالية المترتبة عن أي قرار على الدول الأعضاء وتبين أفضل سبيل يمكن من خلاله للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز العملية السياسية في بوغانفيل^(٢٦).

(٢٤) S/PV.4881، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (ألمانيا)؛ والصفحة ٨ (فرنسا).

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

٢٨ - رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٢٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٢٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، دون اعتراض، البند المعنون "رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة (S/2000/1088)". وفي تلك الرسالة، أحال ممثل جزر سليمان نسخة من اتفاق تاونسفيل للسلام المبرم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في تاونسفيل، باستراليا، لوقف القتال بين الفصائل المتحاربة في جزر سليمان وحكومة جزر سليمان.

وفي ذلك الاجتماع، الذي دُعي ممثل جزر سليمان إلى المشاركة فيه، أدلى الرئيس (هولندا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:
يؤيد بقوة اتفاق تاونسفيل للسلام، المبرم يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، لوقف القتال بين قوة صقور مالانغا وحركة إيساتابو للتحرر وإعادة السلام والانسجام العرقي في جزر سليمان؛
يرحب بإنشاء الفريق الدولي لمراقبة السلام، على النحو المبين في اتفاق تاونسفيل للسلام، والمؤلف من أفراد عسكريين وأفراد من الشرطة المدنية غير مسلحين من استراليا ونيوزيلندا، والذي تحددت ولايته على أساس المرفق الثاني للاتفاق المذكور واتفقت عليها الأطراف؛
يشجع الدول الأخرى، لا سيما دول المنطقة، على الاشتراك في تنفيذ اتفاق السلام والمساعدة على ذلك.

(١) S/PRST/2000/33